



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة)

أ. علي بقهيـه - جامعة الانـواط

ملخص

تحولت قضية الفساد في الدول النامية من مجرد قضية محلية إلى قضية تحضي باهتمام الدوائر السياسية الحكومية و الم هيئات و المؤسسات الدولية ، و أخذت القضية تأخذ حيزاً مهماً في سلم الأولويات الحكومية و في برامج الأحزاب السياسية نظراً لما يترتب على تفشي هذه الظاهرة من آثار سلبية بالغة الضرر بالمجتمع ككل، وقد وجدت الحكومات والم هيئات و المنظمات الدولية أن علاج هذه الظاهرة و محاصرتها على الأقل لا يمكن أن يحدث دون اعتماد على إستراتيجيات متعددة الجوانب فالفساد لا يمثل ظاهرة منعزلة عن الإطار المختبري الذي ينمو فيه بل هو عرض لمشكلات قائمة، لذلك فإن أية إستراتيجية لا تؤخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت و ساعدت على نمو و تفشي هذه الظاهرة و الآليات التي تساعده على إعادة إنتاجها في مناحي الحياة المتعددة لن تكون إستراتيجية ناجحة .
ستحاول أن تجيب عنه هذه الورقة من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هي تأثيرات ظاهرة الفساد الإداري على برامج التنمية؟ وما هي الحلول الناجعة للتخلص من هذه المشكلة أو الحد من آثارها السلبية؟.



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. علي بقشيش

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد في الوقت الراهن من أشد الظواهر التي تشد إليها العديد من المناقشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي أو الدولي، و أصبح هذا المصطلح يسوق لأغرض متعددة فتارة هو خطاب الأنظمة السياسية، وتارة أخرى برنامجا سياسيا لأحزاب ومؤسسات، ومرات أخرى موضوعا للدراسات والمناقشات.

و يتفق الجميع على أن الفساد ظاهرة مرفوضة أخلاقيا وسياسيا واجتماعيا اقتصاديا ، ومع هذا الرفض فإنها موجودة و منتشرة في جميع البلدان و تصيب العديد من منظمات الأعمال الخاصة و العامة وكذلك الأجهزة و الإدارات الحكومية، فلا يوجد على وجه الأرض ذلك المجتمع الفاضل الذي يخلو تماما من الفساد ، ولكن السؤال المطروح هو حول حجم الفساد و اتساع دائرته و تشابك حلقاته و ترابط آلياته بدرجة كبيرة جدا مما يهدد مسيرة التنمية و يضرب استقرار الدول و المجتمعات ولاحظ أن من يمارس الفساد الإداري هم أنسا في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي للدولة والمؤسسات و الواقع الاجتماعية و السياسية، و ظاهرة الفساد ليست مقتصرة على فئة بذاتها أو طبقة اجتماعية معينة ، و لعل اخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل و قيم المجتمع، مما يؤدي إلى شیوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد و تجده له ذرائع مما يبرر استمراره حتى أن الرشوة و العمولة أخذت تشكل تدريجيا مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية.



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. علي بقشيش
و بالنسبة للجزائر فقد شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذه الوضعية الخطيرة الناجمة عن تفشي ممارسات الفساد في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 29 ابريل 1999 عندما قال "بان الجزائر دولة مريضة بالفساد... دولة مريضة في إدارتها مريضة بمارسات المحاباة، مريضة بالمحسوبيّة و التعسف بالغفود و السلطة و عدم جدوى الطعون و التظلمات... مريضة بتبذير الموارد العامة بنهاها بلا ناه ولا رادع هذه الأمراض أضعفـت الروح المدنية و أبعدـت القدرات و هجرت الكفاءات و نفرت أصحاب الضمير و شوهـت مفهـوم الدولة و غـاية الخـدمة العمومـية"

إن العديد من المفكرين و المهتمين بالتنمية و التطوير يكتبون على الإصلاح في مختلف الحالات دون معاينة موضوعية و تشريح الواقع و معرفة الأسباب الكامنة وراء الفشل الذي عرفـه حلـ محاولات التنمية، انه من الضروري الوقوف على تحديد دقيق لمفهـوم الفساد و مختلف تجلياته و التعمق في أسبابه و آثارـه، و مقارنة ما هو مطروح على المستوى النظري و الأكاديمـي مع الممارسة اليومـية التي أصبحـ فيها الفساد صفة ملازمة لـ حلـ الممارسات الإدارـية، و هذا ما ستحـاول أن تحيـب عنه هذه الورقة من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هي تأثيرـات ظاهرـة الفساد الإدارـي على برامج التنمية؟ وما هي الحلـول الناجـعة للتخلـص من هذه المعضـلة أو الحـد من آثارـها السلـبية؟.

ستـحاول أن تحيـب عن هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية:

— مفهـوم الفساد وأهمـ عـناصرـه، أسبـابـ الفـسـاد ، مـظـاهـرـ الفـسـاد و تـجـليـاتهـ

آثارـ الفـسـاد ، طـرقـ معـالـجةـ الفـسـاد ، خـلاـصـةـ وـاسـتـنـتـاجـاتـ



أ. علي بعشيش **الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة)**.....

١ - مفهوم الفساد الإداري:

الفساد لغة مصدره فسادا و هو ضد الصلاح و قيل الفساد نقىض الصلاح، و في الاصطلاح الفساد هو خروج الشئ عن الاعتدال قليلا أو كثيرا و يستعمل في النفس و البدن و الأشياء الخارجة عن الاستقامة. (1) و في الاصطلاح الشرعي هو عرف الفساد بأنه جمیع المحرمات و المکروهات فهو العصيان لطاعة الله تعالى طبقا لتفسیر الآية القرآنية الكريمة: "ظهر الفساد في البر و البحر. بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" (2)، وقد وردت کلمة الفساد في القرآن الكريم في خمسين موضعا کقوله تعالى: " وَأَنْ تُولِي سعِيًّا فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيَهْلِكَ الْحَرثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يَحِبُّ الْفَسَادَ" (3). و قوله تعالى: " وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكُ وَلَا تَبْغِي الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ" (4). و قوله تعالى " فَأَكْثُرُوا فِيهَا الْفَسَادَ" (5).

و نظرا لخطورة الفساد فقد تكرر في مناسبات عديدة في القرآن الكريم و لهذا أمر الله سبحانه و تعالى بمعاقبة المفسدين في الأرض بحسب درجة الإفساد الذين يقومون به.

من الناحية الأكاديمية و في غياب تعريفها موحداً و متفقاً عليه للفساد الإداري فقد تعددت التعاريف و المفاهيم و تنوّعت بحسب زاوية الدراسة أو التخصص الذي يتناوله، و سنحاول في هذه الورقة أن نقتصر على ذكر أهم التعاريف.

أ—**HUNTINTON**: تعريف هنتنغتون الذي يرى أن الفساد هو: "سلوك للموظف العام ينحرف على المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف و غايات خاصة" (6)



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش

تـ تعريف روبرت تلمان R telmane: عرف الفساد بأنه "يسود في بيـة تسـانـدـ فـيـهـ السـيـاسـةـ العـامـةـ لـلـحـكـوـمـةـ نـظـامـاـ بـيـرـوـقـاطـيـاـ ،ـ وـتـنـمـعـ مـعـضـمـ الـعـامـالـاتـ فـيـ سـرـيـةـ نـسـبـيـةـ وـلـاـ تـفـرـضـ عـلـيـهـ جـزـاءـاتـ رـسـمـيـةـ كـالـرـشـوـةـ وـتـوـظـيـفـ الـأـقـارـبـ مـنـ غـيـرـ ذـوـيـ الـمـؤـهـلـاتـ وـالـخـبـرـاتـ وـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ"(7)

جـ تعـرـيفـ الدـكـتـورـ اـحـمـدـ رـشـيدـ:ـ الـفـسـادـ إـلـادـارـيـ هـوـ تـصـرـفـ لـأـخـلـاقـيـ وـ سـلـوكـ وـظـيفـيـ سـئـ وـ فـاسـدـ خـلـافـ إـلـاصـلـاحـ هـدـفـ الـانـحـرـافـ وـ الـكـسـبـ الـحـرامـ وـ الـخـروـجـ عـلـىـ النـظـامـ لـمـصـلـحةـ شـخـصـيـةـ."(8)

حاـولـتـ هـذـهـ التـعـارـيفـ تـفـسـيرـ الـفـسـادـ إـلـادـارـيـ عـلـىـ أـنـهـ اـخـرـافـ عـنـ الـقـوـاعـدـ وـ الـمـعـايـرـ الـمـعـوـلـ بـهـاـ وـ تـحـوـيـرـ لـوـظـيـفـةـ إـلـادـارـةـ الـعـامـةـ مـنـ خـدـمـةـ الـصـالـحـ الـعـامـ إـلـىـ خـدـمـةـ الـمـصـالـحـ الـشـخـصـيـةـ.

دـ وـ قـدـ سـاـهـمـتـ بـعـضـ الـمـنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ فـيـ إـعـطـاءـ بـعـضـ الـأـوـصـافـ وـ الـأـفـعـالـ الـيـ تـصـنـفـ تـحـتـ دـائـرـةـ الـفـسـادـ،ـ فـقـدـ عـرـفـ مـشـرـوـعـ اـتـفـاقـيـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـمـنـعـ الـفـسـادـ بـأـنـهـ:ـ "ـالـقـيـامـ بـأـعـمـالـ تـمـثـلـ أـدـاءـ غـيـرـ سـلـيمـ لـلـوـاجـبـ أـوـ إـسـاءـةـ اـسـتـغـلـالـ لـمـوـقـعـ أـوـ سـلـطـةـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ أـفـعـالـ إـلـاغـفـالـ تـوـقـعـاـ لـمـزـيـةـ أـوـ سـعـيـاـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ مـزـيـةـ يـوـعـدـ بـهـاـ أـوـ تـعـرـضـ أـوـ تـطـلـبـ بـشـكـلـ مـبـاـشـرـ أـوـ غـيـرـ مـبـاـشـرـ."(9)

كـمـاـ وـضـعـ صـنـدـوقـ النـقـدـ الـدـولـيـ فـيـ تـقـرـيرـهـ لـسـنـةـ 1997ـ تـعـرـيفـاـ لـلـأـنـشـطـةـ الـيـ تـنـدـرـجـ تـحـتـ تـعـرـيفـ الـفـسـادـ عـلـىـ النـحـوـ التـالـيـ:ـ "ـإـسـاءـةـ اـسـتـعـمـالـ الـوـظـيـفـةـ عـامـةـ لـلـكـسـبـ الـخـاصـ،ـ فـالـفـسـادـ يـحـدـثـ عـادـةـ عـنـدـمـاـ يـقـومـ موـظـفـ بـقـبـولـ أـوـ طـلـبـ أـوـ اـبـتـرـازـ أـوـ رـشـوـةـ لـتـسـهـيلـ عـقـدـ أـوـ إـجـرـاءـ لـمـنـاقـصـةـ عـامـةـ،ـ كـمـاـ يـتـمـ عـنـدـمـاـ يـقـومـ وـكـلـاءـ أـوـ وـسـطـاءـ لـشـرـكـاتـ أـوـ أـعـمـالـ خـاصـةـ بـتـقـديـمـ رـشاـويـ لـلـاستـفـادـةـ مـنـ سـيـاسـاتـ أـوـ إـجـرـاءـاتـ عـامـةـ لـلـتـغلـبـ عـلـىـ منـافـسـينـ أـوـ تـحـقـيقـ إـربـاجـ خـارـجـ إـطـارـ



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش
قوانين، كما يمكن إن يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون
اللجوء إلى الرشوة و ذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة. " (10)

لقد تعددت تعاريف الفساد و لكنها تشتراك في بعض العناصر نذكر أهمها:
إن الفساد انحراف أخلاقي لبعض الأشخاص سواء في القطاع العام أو القطاع
الخاص.

الفساد هو تصرف في الأموال العمومية خدمة للمصالح الخاصة.
الفساد هو الاستغلال السعي للوظيفة العامة من أجل تحقيق المصلحة الشخصية.
إن الفساد لا يعني بالضرورة حصول الموظف العام على رشوة و إنما يعني
استغلال المركز. بما يخالف القواعد الموضوعية.

إذن الفساد ظاهرة أخلاقية و اجتماعية و سياسية و اقتصادية غير سوية توحد
في كافة بلدان العالم و ان اختللت خطورتها من دولة إلى أخرى، و ينتشر
الفساد في البيئة الاجتماعية و السياسية التي تتصرف بما يلي:

ضعف المنافسة السياسية نتيجة لغياب الديمقراطية و حصانة كبار المسؤولين من
المتابعة و المسائلة والملاحقة.

ضعف تنظيمات المجتمع المدني التي تهتم بمحاربة الفساد.
نمو اقتصادي منخفض و غير منتظم و ضعف الأجرور و تدني مستوى المعيشة
للعاملين.

— غياب الآليات و المؤسسات التي تعمل على مكافحة الفساد أو عدم
فعاليتها. (11)



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش

2- أسباب الفساد: تختلف أسباب الفساد من مجتمع على آخر إلا إن طرق ممارسته متتشابهة إلى حد كبير ، و سنحاول أن نحصر أهم الأسباب الفساد في ما يلي:

2-1- الأسباب السياسية: تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المساعدة على ظهور الفساد و نموه و انتشاره لما توفره من بيئة مناسبة و يتجلّى ذلك من خلال :

اعتماد الولاء السياسي كمعيار في تعين القيادات الإدارية في الواقع والمناصب المهمة،

فتتع المسوؤلين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف و بقليل من الخضوع للمسألة،

ضعف المجتمع المدني و تهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية، غياب الديمقراطية و التداول على السلطة، و نعدام الفصل بين السلطات و ضعف المحاسبة و المسائلة،

تفشي البيروقراطية الإدارية والمغالاة في المركزية.....(12)

وتعتبر هذه الأسباب هي سمات المجتمعات المتخلفة التي تسسيطر عليها أنظمة شمولية تغيب فيها الممارسات الديمقراطية واليات المحاسبة والمتابعة.

2-2- الأسباب الاقتصادية: هناك جملة من الأسباب الاقتصادية للفساد نذكر البعض منها فيما يلي :

تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية بحيث أن الأفراد يميلون إلى دفع الرشاوى للمسؤولين لتخفيق القواعد و النظم و الإجراءات العامة ، و يظهر



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش
هذا التدخل الحكومي في خلق القيود على الاستيراد، و منح الإعانات الحكومية
، والتحكم في الأسعار الخ

انخفاض مستويات الأجر في القطاع الحكومي ومن ثم يقبل الموظفين على
تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن في الإنفاق الخاص (الدخل و
الاستهلاك). (13)

وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع وهو ما يغرى المسؤولين . بممارسة
أعمال الفساد بصورة أكبر مما في المجتمعات ذات الموارد المحدودة .

2-3- الأسباب الاجتماعية و الثقافية: هناك أسباب اجتماعية و ثقافية تساهم
في ظهور الفساد و انتشاره بين أفراد المجتمع، نذكر في ما يلي:

طبيعة المجتمع و بروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية له أثر كبير
في تفشي الفساد فانتشار الولاءات الأسرية والأثنية و القبلية و الجهوية على
حساب المصالح الوطنية يؤدي إلى نمو بيئة فاسدة تشجع أعمال الفساد.

يسود في بعض المجتمعات نظرة نفعية تبرر نهب المال العام لكونه لا يخص
شخص بعينه و بالتالي فهو حق مشاع للجميع ، وكل ما نجح الموظف في
تعظيم استغلال منصبه و رغبته في الثراء و الريع أعتبر ذلك نوعا من أنواع
الدهاء و المهارة و الذكاء(14)

تعقد القوانين الضريبية و صعوبة فهمها مما يتيح لمفتشي الضرائب سلطة تقديرية
في تطبيق الحوافر الضريبية ،

غياب الردع وانخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد مما يشجع
الأفراد على الأفعال الفاسدة .



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش

3 - مظاهر الفساد: يأخذ الفساد أشكالاً متعددة نظراً لارتباط العوامل المساهمة في بروزه و تشابكها، و سنحاول رصد أهم مظاهر و تجليات الفساد فيما يلي:

3-1- الرشوة و المحسوبية: من مرادفات الرشوة في القاموس الشعبي الإكرامية، البقشيش، القهوة، التشيبة إلخ و تعرف على أنها قيام الموظف بأخذ أو قبول أو طلب مقابل معين له قيمة مادية أو معنوية للقيام بعمل من اختصاصه بحكم وظيفته أو الامتناع عن عمل من اختصاصه بحكم وظيفته او الامتناع عن عمل من اختصاصه كذلك أو الإخلال على أي نحو بمتطلبات واجبات الوظيفة(15)

و للرشوة في القوانين الوضعية معان متعددة فهي أغفلتها تعد اتجار غير مشروع بأعمال الوظيفة ، و تعتبر الرشوة من أحطر الجرائم و أسوأ الممارسات غير الأخلاقية التي يجب محاربتها .

أما المحسوبية فتظهر عندما يقوم المسئول الإداري بإعطاء الأولوية للأقارب و الأصدقاء و المعارف في حالات التوظيف والترقية الوظيفية وإعطاء المناقصات على المشتريات و الأعمال التجارية الأخرى دون التقيد بالقواعد والقوانين المنظمة للتوظيف و دون مراعاة اعتبارات الجدارة و المؤهلات و الاستحقاق و تكافؤ الفرص، قد تنتشر هذا النوع من الفساد بصفة كبيرة.

3-2- استغلال السلطة الوظيفية: يأتي استغلال السلطة من أشخاص لهم نفوذ قد يستغلونه في تحقيق أغراضهم الخاصة وهو استغلال لا يتفق والمصلحة العامة و يعتبر خيانة للوظيفة التي هيأمانة يجب المحافظة عليها . و تجريم استخدام النفوذ يأتي كون الجاني يظهر أن سلطته وتأثيره هي التي تحكم في الأمور ، إذا كان



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش
النفوذ حقيقة فمعناه أن الجاني قد أساء استغلال السلطة أما إذا كان النفوذ
مزعوما فقد أصبح قائما على الاحتيال و الغش و الإضرار بالثقة التي منحتها له
(16).

3- التسيب الوظيفي: ويتمثل في مخالفة القوانين واللوائح ومن أمثلة ذلك
عدم الحضور للعمل في الأوقات المحددة و الخروج قبل المواعيد الرسمية
و عدم استغلال وقت العمل الرسمي لأداء الواجبات و الأعمال الرسمية، و هذا
التسيب مرده حسب بعض كتاب الإدارة إلى ضعف أجور العاملين الإداريين
و ارتفاع مستوى المعيشة ومن ثم فإن الموظف كثيرا ما يلتجأ إلى عمل عمل
إضافي ، أو يلتجأ إلى الرشوة و استغلال منصبه الإداري لتحقيق عوائد مادية.

4- الإختلاس و السرقة: والمقصود هنا سرقة المال العام أو التواطؤ في سرقته
من جانب الشخص المسؤول عن إدارته وحمايته من أحد أجهزة الدولة و تحويل
هذا المال العام المختلس لصالح الشخص المختلس(17)،

و الإختلاس معناه الاعتداء على المال العام قد يكون بسحب قروض من بنوك
عمومية بفوائد منخفضة وبدون ضمانات أو تسهيل حصول أشخاص آخرين
على الحصول على هذه القروض مقابل رشوة أو عمولة، كذلك الاستيلاء على
الممتلكات العامة عن طريق تزوير الأوراق الرسمية ،و الواقع أن الإختلاس وتحويل
المال العام يكاد يكون ممارسة يومية في واقعنا المعاش فلا نكاد نفتح جريدة أو
مجلة إلا تطلعنا بقضايا الإختلاس وسرقة المال العام.

5- الابتزاز:ويعني قيام الموظف في مؤسسة حكومية أو خاصة بإرغام طرف
آخر على إرضائه بمحاسبة مادي مقابل تعهد الطرف الأول بحماية الثاني
والامتناع عن مضايقته أو التوقف عن تهديده أو التشهير به أو الإعلان عن



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش معلومات حقيقة أو مزعومة للإلحاق الضرر والأذى بسمعة الطرف الثاني او مصالحه. (18) ، ونجد هذا النوع من الفساد أي الابتزاز منتشرًا في المجتمعات التي تتشابك فيها العلاقات التجارية و المالية بين الأفراد وتزداد فيها حرکية الأموال والنشاطات الاقتصادية .

3- التهرب الجبائي و الجمركي:ويعتبر وجه من أوجه الفساد المالي الشائع وعني به تهرب الأفراد عن دفع الأقساط الضريبية بعد التصريح بالأرباح والتصريح الكاذب وهو المظهر الأكثر شيوعا ،وهناك التهرب الجمركي وهو ناتج عن وجود شبكة من الأعوان و المسؤولين المساهمين فيه ،وذلك نجد وثائق البنك العالمي تضع مؤسسات الجمارك وإدارة الضرائب على رأس دوائر الفساد الكبير لما لها من انعكاسات على الأسعار وعلى مداخيل الدولة وعلى المنافسة الشريفة. وقد أصبح العديد من العاملين في الإدارات الجبائية و الجمركية محل متابعتها قضائية نظرا لتورطهم في قضايا متعلقة بالفساد .

4 - آثار الفساد :للفساد آثارا سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية مدمرة للمجتمعات و الدول، وتختلف آثاره وفقا لدرجته وطبعه، فالفساد يصرف انتباه أولئك الذين يقومون به بعيدا عن الأهداف الحقيقية للدولة و الجهاز الإداري وكلما تأصل الفساد في إحدى المؤسسات امتدت آثاره إلى مؤسسات أخرى. وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم آثار الفساد:

1-4 - يضرب الفساد الإداري مصداقية الدولة والجهاز الإداري بل قد يخل بالثقة في النظام السياسي ككل حيث يهدى لحدوث قلاقل واضطرابات تهدد الأمن والاستقرار السياسي في دولة، فالفساد يعرقل سير المرافق العامة ويحوّلها عن أهدافها ومن ثم تهتز ثقة المواطن . (19)، وخير مثال على ذلك الثورات



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش
التي تشهد لها بعض البلدان العربية كتونس ومصر والأردن واليمن..الخ والتي
تحمل شعارات مناهضة للفساد و مطالبة بمحاسبة المفسدين.

2-4 - يؤدي الفساد إلى الانحراف بالأهداف و السياسات التنموية ويعيد
توجيه الموارد الحكومية إلى مجالات وفنانات غير مستهدفة ذلك أنه في ظل بيئة
فاسدة لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرسومة لسياسة التنمية ، فكثيراً من
السياسات و البرامج الموجهة لخدمة فنات محرومة في المجتمع كبرامج التشغيل
الموجهة للشباب و برامج الدعم الموجهة للفلاحين وجه كثيرة منها إلى غير
وجهتها واستفاد منها فنات أخرى متمنكة في دهاليز الإدارة و لها شبكة من
العلاقات المصلحية.

3-4 - يؤدي الفساد إلى زيادة التكاليف وإضعاف جودة البنية الأساسية و
الخدمات العامة ويدفعاً لأفراد الفاسدين إلى السعي للربح السريع وغير المشروع
بدلاً من إتقان الأعمال واجهزها وفق المعايير المتفق عليها، وان هذا الأمر أصبح
ظاهراً للعيان و لا يحتاج إلى تدليل حتى لدى العامة من الناس، فكثيراً من المرافق
و الاجهزات بنيت على غير المعايير المطلوبة فيها نتيجة التحايل في مواد الاجهز
من طرف المقاولات وبالتوافق مع الهيئات الرقابية في أحياناً كثيرة، وهذا يؤدي
إلى زيادة التكاليف وهدر الموارد والإمكانيات وضياع الوقت مما يفقد المجتمع
فرص التنمية و التقدم.

4-4 - يؤدي التهرب الجبائي إلى إضعاف ميزانية الدولة ويخلل بالمنافسة
ال الشريفة بين الشركات و المؤسسات ويحرم الدولة من إيرادات مهمة، كما
يؤدي الاختلاس وهرريب الأموال إلى فقدان الثقة لدى المستمر الأجنبي وحتى
الوطني . (20) وقد أصبحت مؤشرات الفساد التي تنشرها منظمة شفافية دولية



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش
وترتيب الدول وفق هذه المؤشرات أحد أهم العوامل التي تحدد وجهاً الاستثمار
ال العالمي.

5-4 - يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ويؤثر سلباً على الطبقة الفقيرة في المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ويعتبر هذا العامل إلى جانب عوامل سياسية أخرى كغياب الديمقراطية والإقصاء السياسي أحد أهم العوامل التي جعلت بعض البلدان تعيش حالة من الثورة على الأوضاع السائدة من أجل تحقيق تساوي الفرص في المجتمع و التقليل من الفوارق الاجتماعية الحادة التي تضر بتماسك ووحدة المجتمع، ومن ثم استقرار الدولة وتصورها.

5- طرق معالجة الفساد: تحولت قضية الفساد في الدول النامية من مجرد قضية محلية إلى قضية تحضي باهتمام الدوائر السياسية الحكومية و الم هيئات و المؤسسات الدولية ، وأخذت القضية تأخذ حيزاً مهماً في سلم الأوليات الحكومية و في برامج الأحزاب السياسية نظراً لما يتربّع على تفشي هذه الظاهرة من آثار سلبية بالغة الضرر بالمجتمع ككل، وقد وجدت الحكومات والهيئات والمنظمات الدولية أن علاج هذه الظاهرة و محاصرتها على الأقل لا يمكن أن يحدث دون اعتماد على إستراتيجيات متعددة الجوانب فالفساد لا يمثل ظاهرة منعزلة عن الإطار الاجتماعي الذي ينمو فيه بل هو عرض لمشكلات قائمة، لذلك فإن أية إستراتيجية لا تؤخذ بعين الاعتبار الأسباب التي أدت و ساعدت على نمو و تفشي هذه الظاهرة و الآليات التي تساعده على إعادة إنتاجها في مناحي الحياة المتعددة لن تكون إستراتيجية ناجحة .



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش
ولما كان الفساد ظاهرة ديناميكية و مركبة في آن واحد فإن محاربته ينبغي أن
تشمل العديد من الجبهات و ليس جبهة واحدة، بالإضافة إلى أن الحرب على
الفساد لا تحسّم خلال شهور أو سنوات قليلة ، و تبدأ التدابير العلاجية للفساد
بضرورة الاعتراف بوجود مشكلة الفساد و آثارها السلبية في مختلف جوانب
الحياة ثم وضع الإستراتيجيات المناسبة لذلك ، و هناك محاور يجب مراعاتها عند
وضع أي إستراتيجية لمكافحة الفساد يمكن إجمالها فيما يلي :

محور توسيع رقعة الديمقراطية الفعلية والمسائلة والشفافية في تسخير الشأن العام و
يقتضي ذلك توسيع دائرة الرقابة و دور منظمات المجتمع المدني لتحقيق درجة
أكبر من الشفافية في العقود الدولية والخالية و اتفاقيات المعونة للقضاء على ما
يسمى الفساد الكبي ، و ليس هناك شك بأن الضامن الأساسي لحل مشكلة
الفساد هو التداول على السلطة، حتى لا يعيش الفساد لمدة المدة أطول و يتم
توارثه و التستر عليه، وهنا يبرز دور الإعلام و الصحافة في تسليط الضوء على
الفساد الكبير الموجود في أعلى الواقع مع توافر الضمانات القضائية اللازمة
للحماية الصحفي ورجل الإعلام، (25).

محور الإصلاح الإداري و المالي و ذلك بوضع القوانين والضوابط الالزمة لمنع
التدخل بين مقتضيات المصلحة العامة المصالح الشخصية وحتى لا يبقى الغموض
في القوانين ذريعة للبعض لتفسيره خدمة لصالحه الخاصة، بالإضافة إلى ضرورة
الشفافية في المعاملات البنكية خاصة في منح القروض و التمويلات.

محور إصلاح هيكل الأجر و التعويضات للموظفين حتى يمكن محاصرة الفساد
عند أدنى المستويات و حتى تصبح الأجر أداة للعيش الكريم مما يساعد في زيادة
في زيادة حصانة صغار الموظفين إزاء الفساد و المفسدين.



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. على بقشيش
وغي عن القول أن محاصرة الفساد و تقليل مساحته يقتضي ان التحرك على
المحاور الثلاثة في وقت واحد فإن إصلاح هيكل الرواتب و الأجر و تحصن
الموظف العام لا يكفيان وحدهما سوى للقضاء على الفساد عند القاعدة فقط ،
بينما يحتاج القضاء على الفساد الكبير عند القمة إلى توسيع نطاق الممارسة
الديمقراطية و المحاسبة و الإصلاح الإداري و المالي الشامل(26)
و هذه المحاور المطروحة لمعالجة مشكلة الفساد بل يجب أن تصاحبها إصلاحات
أخرى مساعدة نوجزها في الآتي:

- ضرورة زيادة العقوبات على جرائم الفساد التي تم اكتشافها لتقليل معدلاتها
حيث تؤدي آلية الرقابة والعقاب في كثير من الأحيان إلى تقليل الفساد، و
يمكن أن يتم ذلك من خلال زيادة شفافية القوانين و القواعد وزيادة كفاءة
النظام القضائي (27)، ورغم ذلك فإننا نعتقد أن وجود ترسانة من القوانين لا
يقضي على الفساد بدليل أن جل البلدان النامية تتوفّر على قوانين لمحاربة الفساد
ولكنها غير مطبقة كما أنها قد تستعمل أحياناً للقضاء على المنافسين السياسيين
والمعارضين و ذلك بتوجيهه تهم الفساد.

ينبغي إصلاح الاقتصاد الوطني من خلال تحرير و الغاء القيود والتضييمات
الحكومية و تحرير السياسات بما يقلص من تدخل бюروقراطيين و يصبح
الممارسة الشفافة على النشاط الاقتصادي.

خلق الوعي لدى أفراد المجتمع حول التكلفة الاجتماعية الهائلة للفساد من خلال
استعمال وسائل الإعلام و تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني التي تنشط في
هذا الميدان ، كما يجب إن تتبّع القيادات السياسية العليا في المجتمع مكافحة
الفساد ضمن مبادئ المسؤولية و الشفافية و التزاهة.



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. علي بقشيش
يجب التأكيد على المعايير الموضوعية الخاصة بالكفاءة و الجدارة فيما يتعلق
بتعيين الموظفين ذلك أن الفساد يبدأ أحيانا بطريقة تعيين العاملين في المناصب
الإدارية باستخدام معايير القرابة و الولاء و الجهوية مما يؤدي إلى وصول العديد
من الأفراد غير الأكفاء إلى مناصب المسؤولية ومن ثم تساهم هذه الطريقة في
التوظيف في غرس بذور الفساد .



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. علي بقشيش

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة التطرق إلى ظاهرة الفساد و مختلف التعريفات التي أعطيت لها و لاحظنا أن الفساد ظاهرة مركبة لها جوانب متعددة فهي ظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية و ثقافية ومن ثم فإنه من الصعب إيجاد تعريفا شاملا و مانعا فالفساد يعرف وفق زاوية الدراسة.

كما لاحظنا أن الفساد له أسباب عديدة و متداخلة يصعب الفصل بينها ، و أن له آثارا مدمرة على بنية المجتمع و استقرار الدولة و نمو اقتصادها و تتعكس هذه الآثار على المستويين المحلي و الدولي و عليه فإن وسائل معالجة هذه الظاهرة و محاولة الحد من آثارها تقتضي اعتماد إستراتيجية موضوعية وواضحة المعاني و طويلة الأمد تأخذ بعين الاعتبار كل مناحي الظاهرة و تأثيرها ، و بالتالي فإنه لا مناص من التعاون الدولي و الإقليمي في توحيد الجهد لمحاربة الفساد و التقليل من آثاره ، من جهة أخرى نستطيع القول أن جوهر الفساد هو فساد الإنسان و بالتالي يجب الاهتمام به من خلال تقوية القيم الدينية التي تحرم الفساد و تحرم المفسدين من خلال وسائل التنشئة الاجتماعية أي الأسرة و المدرسة و المسجد و الجامعة ووسائل الإعلام لتقوية الجوانب الخلقية التي تتحث على السلوك السوي بعيد عن كل أعمال الفساد كما يجب الاهتمام بالفرد العامل من خلال ضمان أجر جيد يضمن له العيش الكريم و يحصنه عن الإغراءات ، ويجب كذلك إقامة دولة القانون التي يتم فيها التداول على السلطة و تمارس فيها أعمال الرقابة و المسائلة ، و تسلط فيها العقوبات على المفسدين من خلال جهاز عدالة قوي و مستقل عن كل الضغوطات .



الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. علي بقشيش

قائمة المراجع :

- 1- أ د محمد أحمد صالح ، التعريف بالفساد و صوره من الوجهة الشرعية ، مجمع أعمال مكافحة الفساد الجزء 1 ، مركز الدراسات و البحث الأكاديمية نايف للعلوم الأمنية 2003 ، ص 122
- 2- القرآن الكريم ، سورة الروم ، الآية 41.
- 3- القرآن الكريم، سورة البقرة ، الآية 205.
- 4- القرآن الكريم، سورة القصص ، الآية 77 .
- 5- القرآن الكريم،سورة الفجر ، الآية 12.
- 6- د.عطيه حسين أفندي ، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة ، الفساد و التنمية ، ورقة قدمت إلى ندوة الفساد و التنمية ، جامعة القاهرة ، مركز دراسات و بحوث الدول الناميكية ، 1996 ص 41.
- .
- 7-نفس المرجع السابق ، ص.41
- 8- أحمد رشيد ، الفساد الإداري - الوجه القبيح للبيروقراطية العربية ، القاهرة ، مطبوعات دار الشعب 1986 ، ص..85
- 9- أ. د جعفر عبد السلام علي ، التعريف بالفساد من لوجهة الشرعية ، مجمع أعمال ملتقى مكافحة الفساد ، مرجع سابق ، ص 55.
- 10- أ.د غلام جلطى ، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 21 ، مارس 2005 ، ص.9
- 11- د عماد الدين إسماعيل مصطفى نجم ، ظاهرة الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية بالتركيز على الرشوة ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، قسم الإدارة العامة ، 2003،ص.32
- 12- المرسي السيد حجازي ، التكاليف الاجتماعية للفساد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 266 ، أبريل 2001 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 25
- 13- د عبد الله بن الكريم السالم ، الفساد الإداري في الدول النامية ، مجلة البحوث الإدارية ، السنة الثانية ، العدد 2003 ، ص. 305
- 14- د عبد الفتاح خضر ، جرائم التزوير و الرشوة في المملكة العربية السعودية، مطبعة السفسر 1989، ص. 233
- 15- نفس المرجع السابق ، ص. 233



- الفساد مشكلة القرن (المفهوم ،الأسباب و طرق المعالجة) أ. علي بقشيش
- 16- مصطفى عمارنة ، فائز الصباغ ، الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية ، حالة الأردن ، مجمع أعمال ، مرجع سابق ، ص. 9.
- 17- نفس المرجع السابق ، ص. 9.
- 18- عماد الدين اسماعيل مصطفى نجم ، مرجع سابق ، ص. 35.
- 19- د. عطية حسين أفندي ، مرجع سابق ، ص. 59.
- 20- بشير مصطفى ، الفساد الاقتصادي و آثاره المدمرة ، مجلة العربي ، العدد 565 ، ديسمبر 2005 ص. 26.
- 21- محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص. 85.
- 22- نفس المرجع السابق ، ص. 85.
- 23- نفس المرجع السابق ، ص. 85.
- 24- المرسي السيد حجازي ، مرجع سابق ، ص. 33.